المؤتمرات الأفرو -آسيوية والقضية الجزائرية

د.عبد القادر خليفي

جامعة وهران

الأوضاع الدولية بعد الحرب العالمية الثانية :

ذاقت شعوب العالم بأكملها تقريبا ويلات الحرب العالمية الثانية, فقد شارك فيها العديد من شعوب العالم سواء كانت مستقلة أو مستعمرة، مختارة أو مجبرة، ودارت رحى تلك الحرب في عدة بقاع العالم، في أوربا وآسيا وشمال إفريقيا، وبذلك عمت آثارها العالم كله. وبالإضافة إلى خسائر الحرب المادية والبشرية، تغيرت موازين قوى الدول الكبرى، فقد اختفت الدول العظمى ذات الإمبراطوريات الاستعمارية الكبرى من مجال التأثير في الأحداث،كبريطانيا وفرنسا، وانتقلت موازين القوى إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، بعد أن كسبتا قوة مادية ومعنوية من الحرب. و كان تضامن هاتين الدولتين أثناء تلك الحرب مؤقتا ومرتبطا بمصالحهما الآنية، وسرعان ما انفك ذلك التضامن بعد نهاية الحرب، فانكشف الخلاف، عاكسا بذلك الاختلاف الإيديولوجي بين الشرق والغرب, فسارت كل منهما إلى كسب الأعوان ومناطق النفوذ على جميع المستويات لمجابهة الخصم وحماية النفس، فظهرت الأحلاف في الشرق والغرب وازداد التوتر، وظهرت بذلك حرب جديدة ليست بالأسلحة وإنما بالجوسسة والدعاية المضادة وتوسيع مناطق النفوذ وتهديد الدول الصغرى وتشجيع الانقلابات ضد الأنظمة المعارضة فيها ....

وكانت مناطق الصراع الأساسية هي الشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا، فحرصت الولايات المتحدة الأمريكية على كسب هذه المنطقة إلى جانبها فأقامت أحلافا ظاهرها مصلحة هذه البلدان وباطنها محاصرة خصمها الاتحاد السوفياتي من جهة ومواجهة حركات التحرر واستغلال ثروات الشعوب الصغيرة من جهة أخرى. وفي هذا المجال وقعت الولايات المتحدة الأمريكية عقدا دفاعيا مشتركا مع الفلبين (30 أوت 1951 م) ثم معاهدة أخرى مع أستراليا و زيلندة الجديدة (سبتمبر 1951 م) ثم انضمت اليابان إلى هذه المعاهدة في السنة نفسها.

وبعد انتصار ثورة الهند الصينية (7ماي 1954 م) و قرار مؤتمر جنيف (20 جويلية 1954) بانسحاب القوات الفرنسية من المنطقة، اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى هناك مدعية أنها جاءت لملء الفراغ, وهدد أسطولها السابع حكومة الصين الشعبية بالتدخل دفاعا عن فرموزة.

وفي(8 سبتمبر 1954 م) أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية حلفا ضم ثمانية دول من جنوب شرقي آسيا, إثر معاهدة ما نيلا، دعي " بمعاهدة الدفاع الجماعي لجنوب شرقي آسيا ". وتحت تأثير نفس الدولة ظهر حلف بغداد (4 فيفري 1955 م) الذي ضم أربع دول من منطقة الشرق الأوسط هي العراق و تركيا وباكستان وإيران،

وعضوية بريطانيا. والحلف يمثل خطا دفاعيا ضد الكتلة السوفياتية في المشرق العربي.[1]

أما الاتحاد السوفياتي فكان قد استفاد من توسيع مجال نفوذه بضم دول أوربا الشرقية إليه على إثر تحريرها من الاحتلال النازي. وكان ستالين ينوي أن يقيم في شرق القارة وجنوبها، دولا تابعة للاتحاد السوفياتي، ومدعوة لأن تقيه من أي عدوان جديد، وسلك أسلوب الحذر في الخارج، وكان يؤمن بأن الثورة العالمية لا يمكن أن تستمد قواها إلا من الاتحاد السوفياتي لذا شدّد على تبعية الحركات الشيوعية في العالم لموسكو، وفي شهر ماي من سنة 1955 أعلن عن قيام حلف وارسو الذي يضم دول الديمقراطيات الشعبية لشرقي أوربا. وهكذا أصبح حلفاء الأمس (و.م.أ. , إ. س) أعداء اليوم، يراقب بعضهم بعضا، ويعزّزون مواقفهم هنا وهناك لمجابهة محتملة الوقوع، واتسع الخلاف بظهور عدة أزمات كانت في الغالب تهدد الأمن والسلام العالميين.

المؤتمرات الأفرو _ آسيوية:

في هذه الظروف، ظروف الصراع والتكالب على مناطق النفوذ و جلب الدول الصغيرة إلى الأحلاف، كان لابد للشعوب الصغيرة أن تستيقظ بإبداء رغبتها في أن تعيش في سلام، بعيدة عن كل صراع. وهكذا اجتمع في شهري أبريل وماي 1954 م رؤساء

خمس دول هي: الهند وأندونيسيا وبرمانيا وسريلانكا وباكستان، في مدينة كولومبو (سيرلنكا) لبحث الوضع في الهند الصينية، وأشاروا إلى أن هناك مواضيع أخرى تشغل بالهم، ثم اجتمعوا مرة أخرى في (بوغور) بأندونيسيا في شهر ديسمبر من السنة نفسها، وهناك قرروا الدعوة إلى عقد مؤتمر يجمع البلدان الإفريقية والآسيوية، تشترك فيه دول كولومبو الخمس، باعتبارها دولاً داعية و أربع و عشرون بلدا آخر, منها 14 دولة من إفريقيا والشرق الأوسط.[2]

وفي الموعد المتفق عليه أي في 18 أبريل 1955 م افتتح المؤتمر في باندونغ بحضور حوالي 600 مندوب، جاؤوا من دول مختلفة من إفريقيا و آسيا، قاسمها المشترك هو أنها دول متخلفة خرجت من الاستعمار، وهي تعيش نقصا في التغذية والصحة وانتشاراً للأمية وتضخما في السكان.

جمع هذا المؤتمر مناطق حساسة جغرافيا، مختلفة سياسيا و اقتصاديا، عددها 29 بلدا، بعضها تحرر حديثا وبعضها لم يتحرر بعد من الوصاية الأجنبية [3]. كما أن بعضها لم يكن عضوا في هيئة الأمم المتحدة. أما الدول التي كانت ممثلة في المؤتمر فهي: الهند , باكستان , سيلان (سيرلنكا), برمانيا , أندونيسيا, أفغانستان , إيران , الفليبين , تركيا , تايلاندا , العربية السعودية ,

العراق , الأردن , لبنان , سوريا , اليمن, مصر , السودان , ليبيا , ليبريا , أثيوبيا , ساحل الذهب (غانا) , كمبوديا , الصين, اليابان, لاووس, نيبال, الفيتناميان. أما الملاحظون فتمثلت وفودهم في بلدان المغرب العربي الثلاث و قبرص و مفتي فلسطين.

وقد ترأس المؤتمر الوزير الأول الأندونيسي الذي أصبح رئيس أهم لجنة, وهي اللجنة السياسية, كما ترأس اللجنتين الأخريين وزيران أندونيسيان أيضا (لجنة التعاون الثقافي ولجنة التعاون الاقتصادي).

"كان مؤتمر باندونغ ظاهرة آسيوية إفريقية تستهدف تكريس التعارف ومن ثم التعاون بين دول القارتين والعمل المشترك لتحرير ما بقي من البلدان الأسيوية و الإفريقية, خاضعا للسيادة الأجنبية".(4)

كان مؤتمر باندونغ إذن مؤتمرا تأسيسيا لمجموعة الدول الأفرو -آسيوية التي لم تذق شعوبها طعم الراحة و الحرية و قاست أنواعا من الظلم والميز العنصري والديني.

وهو النواة الأولى لاتجاه سلمي جديد, حاول قلب التقديرات و الموازين العالمية من أجل دعم سياسة سلمية حقيقية في العالم, وضمان إقامة علاقات جديدة بين الأجناس المختلفة التي فرق بينها الاستعمار فترة طويلة.

وقد أعقبت هذا المؤتمر لقاءات أخرى سارت على النهج نفسه خلال عقد الخمسينيات من القرن العشرين, وهي مؤتمر القاهرة الذي انعقد في الفترة الممتدة بين شهري د يسمبر 1957 وجانفي 1958, و مؤتمر أكرا المنعقد في شهر ديسمبر سنة 1985 ,ومؤتمر كونا كري المنعقد في شهر أبريل من سنة 1960 .

أهمية العمل الدبلوماسي في الثورة الجزائرية:

أولت الحركة الوطنية الجزائرية منذ العقد الثالث من القرن العشرين, العمل الدبلوماسي, أهمية كبيرة, بالاتصال بمختلف الهيئات الدولية, وحضور بعض المؤتمرات واللقاءات الجهوية والدولية, إلى جانب العمل الداخلي. وواصلت جبهة التحرير الوطني النهج نفسه منذ تأسيسها سنة 1954. وهكذا أكد بيان أول نوفمبر في محور الأهداف على ما يلي:

- تدويل القضية الجزائرية.
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي والإسلامي.
- في إطار الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

أما فيما يخص الوسائل, فقد أكدت جبهة التحرير الوطني على أنه: لكي نحقق هدفنا يجب أن ننجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما:

أولا: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض.

ثانيا: العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله, وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

ففي " اجتماع 22 " في جوان 1954 كلف ثلاثة من أعضاء لجنة التسعة المنبثقة عنه بالأمور الخارجية, وهم أحمد بن بلة و محمد خيذر و حسين آيت أحمد. "وأهم من ذلك جمع الأسلحة وإرسالها إلى داخل البلاد بمختلف الوسائل. وكان هذا الفريق على اتصال بلجنة تحرير المغرب في القاهرة". (4)

ولكن نشاط الوفد الخارجي تركز أكثر في سويسرا وبعض العواصم الأوربية, لقرب أوربا من الوطن, وسهولة الاتصال مع مختلف الجهات, لشرح القضية الجزائرية وتدويلها, والاتصال بممثلي حركات التحرر الوطنية خارج البلاد من أجل العمل المشترك, ومواجهة الديبلوماسية الفرنسية التي كانت ترى في القضية الجزائرية مسألة داخلية لا يحق لأحد الخوض فيها.

وفي مؤتمر الصومام 1956 أكدت الوثيقة السياسية للثورة الجزائرية أنه يجب علينا أن نبطل مفعول الأكذوبة التي تبثها الحكومة الفرنسية ودبلوماسيتها وصحفها الكبيرة, محاولة

تعريفنا كثورة مصطنعة مجهزة من الخارج, ليست لها جذور في الأمة الجزائرية المكبلة.

و ألح المؤتمر أنه على جبهة التحرير أن " تبذل كل جهودها لإبلاغ صوت الثورة إلى كل شعوب العالم, وكسب مزيد من التأييد لها و الأنصار والحلفاء, أفرادا وهيئات وشعوبا ودولا".[6]

وعندما ظهرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 أصبحت وزارة الشؤون الخارجية إحدى الوزارات الهامة في الحكومة.

وقد ساهم تدويل القضية الجزائرية في تنمية الوعي العالمي بضرورة استعجال تصفية نزاع مسلح يمكن أن يمس حوض البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا والشرق الأوسط.

لقد كان النضال الدبلوماسي ذا أهمية تماثل ما كان يقوم به المجاهدون في الداخل, وقد جعلت الحكومة المؤقتة مثلها مثل جبهة التحرير الوطني قبل ذلك, من بين أهدافها نقل القضية إلى الخارج, حسب برنامج أساسي يدخل في إطار الكفاح التحرري لكسب أقصى ما يمكن من المساندة الدولية, وعزل القوة الاستعمارية, قدر المستطاع, من الساحة الدولية.[7]

ولم تكن اتصالات ممثلي جبهة التحرير الوطني يوماً اتصالات عمالة, بل كانت اتصالات تحالف وتضامن.

وكانت هيئة الأمم المتحدة هي الوجهة الأساسية لهذا النشاط الدبلوماسي, الذي بواسطته يتم تدويل القضية الجزائرية, بالإضافة إلى الدول الأوربية ورجالها الأحرار, دون إهمال الدول الصديقة والشقيقة في إفريقيا وآسيا التي يجمعها والجزائر مصير مشترك واحد.

القضية الجزائرية في قرارات المؤتمرات الأفرو - آسيوية:

كانت قضية الجزائر من أهم القضايا التي تمت دراستها في المؤتمرات الإفريقية الآسيوية منذ مؤتمر باندونغ سنة 1955, ويعود هذا إلى دور جبهة التحرير الوطني في تنمية نشاطها الدبلوماسي في الخرج من جهة, وإلى الدور الذي قام به بعض الزعماء العرب والآسيويين من جهة أخرى, كالرئيس المصري جمال عبد الناصر, والرئيس الهندي نهرو, والرئيس الأندونيسي أحمد سوكا رنو وغيرهم.

لقد كان للدول العربية خاصة وللبلدان الإفريقية و الآسيوية عامة مواقف هامة لصالح القضية الجزائرية التي أخرجتها من إطارها الضيق (بين فرنسا والجزائريين) إلى إطار أوسع يدخل في مجال الصراع بين قوى الاستعمار والتسلط و قوى التحرر و السلام.

وقد اعترفت جبهة التحرير آنذاك بالجميل الذي أسدته لها الشعوب الإفريقية والآسيوية في نضالها من أجل التحرر و الاستقلال, فكتبت صحيفة المجاهد الناطقة باسم الثورة الجزائرية ما يلي:"إن الشعوب الآسيوية والإفريقية تضم شتاتها الممزق لتكون كل ما عندها من عواطف النبل, وما ينبع في أعماقها من حرارة الفتوة لتكون من خلفنا قاعدة ارتكاز في المعركة".[8]

أ -في مؤتمر باندونغ:

مثل جبهة التحرير الوطني وفد يتكون من حسين آيت أحمد وأمحمد يزيد كوفد ملاحظ, إذ لم تكن هناك حكومة جزائرية معترف بها آنذاك, وهو حضور كاف لتسجيل انتصار هام في المجال الدولي.[9]

وقد طرحت القضية الجزائرية للمناقشة, وقدم ممثل الباكستان اقتراحاً يتضمن مشاركة الدول الحاضرة في تحرير الجزائر مادياً, إلا أن الرئيس الهندي نهرو وقف في وجه هذا

الاقتراح, مؤكداً على مثله الأعلى وهو "اللاعنف", والذي رغب في أن يكون هو سياسة المؤتمر, وأول تعبير عالمي عنه.

وتقدمت دول أخرى باقتراح تكوين لجنة للمساعي الحميدة تضم سبع دول تتكلف بتتبع الأحداث في شمالي إفريقيا وتقوم بدور الوساطة, إلا أن هذا الاقتراح ضاع من خلال المناقشات التي أعقبت ذ لك.

وفي لوائح المؤتمر كانت القضية الجزائرية من بين النقط المشار إليها, ففي مجال حقوق الإنسان خصص المؤتمر تنويها بالشعوب المغاربية, وطالب بتسوية المسألة سلمياً, كما طالب بتطبيق المبدأ نفسه على عرب فلسطين و إريان الغربية بأندونيسيا وتراب عدن ومحميات اليمن.

وأعلن المؤتمر أنه يؤيد "حقوق شعوب الجزائر والمغرب وتونس في تقرير مصيرها وفي الاستقلال, ويدعو الحكومة الفرنسية لوضع تسوية سلمية لهذا الموضوع".[10]

أما في المجال الثقافي فقد صرح المؤتمر بحق الشعوب - بما فيها المغاربية -الأساسي في التربية والثقافة, وطلب من الدول الأفرو -آسيوية قبول طلبة هذه البلدان للدراسة في جامعاتها.

كما أوصى المؤتمر بعرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة. وقد قدم, فعلا, مندوبوا 14 دولة إفريقية وآسيوية رسالة إلى

الأمين العام للأمم المتحدة في 29 جويلية 1955م ,طلبوا منه فيها إدراج "قضية الجزائر" في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة, بناء على تعليمات حكوماتهم (مصر, ليبيا, سوريا, لبنان, العراق, السعودية, اليمن, إيران, أفغانستان, باكستان, الهند, بورما, تايلند, أندونيسيا).[11]

وفي سبتمبر1955 م, وضعت الجمعية العامة القضية الجزائرية في جدول أعمالها, وعندئذ غادر الوفد الفرنسي الجمعية. وهكذا تم توجيه ضربة قاصمة للحكومة الفرنسية, باعتراف مسؤوليها, حيث صرح سوستيل أن هذا الحدث ذا قيمة معنوية كبيرة لدى الجزائريين أكثر من الحصول على السلاح.[12]

ب - وفي مؤتمر القاهرة: المنعقد في الفترة الممتدة بين 26ديسمبر 1957 وأول جانفي 1958, بحضور 44 دولة أفرو -آسيوية, مثل الجزائر السيد الأمين الدباغين. وقد ناقش المؤتمر القضية الجزائرية, وتدخلت عدة وفود لشرح وجهة نظرها وبخاصة الوفود العربية. وبعد نهاية المداولات أصدر المؤتمر قرارات وتوصيات لصالح الشعوب المكافحة من أجل حريتها واستقلالها. أما فيما يخص الجزائر فقد أدينت السياسة الاستعمارية الموجهة ضد الشعب الجزائري الذي يحارب لنزع حريته واستقلاله، وصدر تصريح يدعو الشعوب الأفرو -آسيوية إلى مد يد المساعدة للشعب الجزائري مادياً وفي

جميع الميادين، كتقديم الأغذية والألبسة والأدوية وغير ذلك من الوسائل. وقد نصت اللائحة المصوت عليها بالإجماع على: ضرورة استقلال الجزائر وفتح مجال التفاوض بين الطرفين، الجزائري والفرنسي.

وقد كان من نتائج المؤتمر أن نظم أسبوع إفريقي للتضامن مع الشعب الجزائري يوم 30 مارس 1958م في مختلف العواصم الإفريقية والآسيوية. وقد تقدمت الكتابة العامة للمنظمة الأفرو - آسيوية إلى جميع البلدان الإفريقية والآسيوية لتنظيم حملات شرح في مختلف الصحف والإذاعات والمعارض, لفضح النظام اللاإنساني الذي يطبقه الاستعمار الفرنسي ضد الشعب الجزائري. وقد قدمت الدول الأفرو -آسيوية توصية للدورة الثالثة عشر للأمم المتحدة المنعقدة في شهر ديسمبر 1958 ، تنص على : الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ، والمطالبة بإجراء مفاوضات بين الطرفين(الجزائري والفرنسي).

وتواصل عرض القضية الجزائرية على دورات الأمم المتحدة, من قبل هذه المجموعة. ففي الدورة الرابعة عشر 1959 قدم المندوب الباكستاني باسم المجموعة اقتراحاً يدعو للإسراع بتنفيذ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ووقف إطلاق النار. وفي الدورة الموالية قدمت المجموعة الأفرو -آسيوية مشروعا مشابها.[13]

ج -**في مؤتمر أكرا** : المنعقد في ديسمبر 1958 م والذي انعقد بغرض وضع خطة من أجل نوعية الثورة غير العنيفة في إفريقيا، حَضيَ كفاح الشعب الجزائري بوزن كبير لدى الدول الإفريقية بالخصوص، حيث كان الاستقبال حاراً للوفد الجزائري . أما خلال المناقشات فقد عين أحد أعضاء الوفد -المكون من خمسة - في اللجنة الإدارية للمؤتمر, وانتخب الآخرون كلهم لرئاسة أو نيابة عدة لجان.

إن هذا المؤتمر لم يرض الاستعماريين الذين كانوا ينتظرون أن تغير الثورة الجزائرية من أسلوبها، متأثرة في ذلك بموضوع المؤتمر, أو أن تدان سياستها التي تتبع أسلوب العنف، لكن خاب أملهم, إذ طالب المؤتمرون ببذل كل الجهود الممكنة لمساعدة الشعب الجزائري.

د -**في مؤتمر كونا كري:**

إنعقد من 12 إلى 15 أفريل 1960م, مثل جبهة التحرير الوطني المفكر فرانز فانون، وقد تم اختياره ليكون نائبا لرئيس المؤتمر السيد إسماعيل توري (ممثل غينيا، البلد المضيف)، وهو دليل على مكانة الثورة الجزائرية في العالم الأفرو -آسيوي. وقد وجه المؤتمر رسالة إلى رؤساء الحكومات الأعضاء في الرابطة الإفريقية الفرنسية كي يسحبوا قواتهم التي تحارب إلى جانب القوات

الفرنسية في الجزائر, وبدلا من ذلك عليهم بتقديم كل الدعم للشعب الجزائري من أجل تحرره واستقلاله. وأوصى المؤتمر جميع الحكومات في العالم بالاعتراف رسميا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

الخلاصة:

تعتبر مؤتمرات الدول الأفرو - آسيوية, التي انعقدت في باندونغ سنة 1955، شكل جديد من أشكال توحيد الشعوب في النضال من أجل مصالحها المشتركة وضد الحرب الباردة، وفي سبيل التعايش السلمي وإحلال السلام في العالم".

وفي هذا الإطار، حصل حق الشعوب في تقرير مصيرها على مكانته اللائقة في الوعي الديمقراطي للإنسان المعاصر, مما أثر بدون شك في ممارسة الأقطاب السياسية الحاكمة".[14]

وقد لعبت هذه المجموعة دورا رائدا في تدويل القضية الجزائرية بعرضها على هيئة الأمم المتحدة من جهة, والتصويت لصالحها من جهة ثانية, مما أدى إلى وقوف شعوب مختلف القارات إلى جانب الشعب الجزائري في حقه في تقرير مصيره بنفسه. أما الحكومة الفرنسية فرغم تهربها من مواجهة الموقف ومناقشة القضية الجزائرية, فقد أجبرت آخر الأمر على تقديم وجهة نظرها

التي لم تكن تساير أبداً توجهات العالم المعاصر من أجل خلق عالم يسوده السلم والوئام, وتتكافأ فيه العلاقات الدولية.

وكان للدبلوماسية الجزائرية عملها المتميز من أجل مواجهة المخططات الاستعمارية في كل مكان, وإنهاء أسطورة "الجزائر الفرنسية ", وتعبئة الرأي العام العالمي للوقوف إلى جانب الشعوب المستضعفة التي كانت تبحث لها عن مكان على وجه هذه البسيطة.

الهوامش

1) نور الدين حاطوم: تاريخ عصرنا، دار الفكر،دمشق، 1971، ص.477

2) المرجع نفسه، ص.590.

3) لم تحضر دولة اتحاد إفريقيا الوسطى.

4) حليم سعيد أبو عز الدين: تلك الأيام(مذكرات وذكريات) ج:1 ،دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1982، ص:.475

5) صلاح العقاد: المغرب العربي، مكتبة الأنكلو المصرية، القاهرة، 1962، ص.425

6) يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج:2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 303.

7) -Slimane Chikh , l' Algérie en armes, O. P. U., Alger, 1981, p 422

أنظر:

8) المجاهد: العدد: 21، أول أبريل 1958، ص:1. عن: أحمد حمدي: دور الدبلوماسية من خلال منظور صحافة الثورة, مقال أصدره المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954 سلسلة الندوات, الجزائر 1998, ص:61.

9)- -Alistar Horne, Histoire de la guerre d'Algérie.

أنظر:

- Edition Albin Michel, Paris, 1991, P 136.

10)حليم سعيد أبو العز, المرجع السابق, ص479.

11)ج.ب.در وزيل:التاريخ الدبلوماسي, ترجمة نور الدين حاطوم, دار الفكر, دمشق, 1978, ص.391.

12) أنظر: - Alistar Horne, Ibid p. 255 .

13) الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962 سلسلة الندوات, منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954, الجزائر1998, ص..163

14) إدوارد كاردل: الجذور التاريخية لعدم الانحياز, ش.و.ن.ت. الجزائر,1976 ص27.